حوليات آداب عين شمس (أبحاث المؤتمر الدولي السابع لقسم اللغة العبرية وآدابها)
(فلسطين: الماضي والحاضر والمستقبل)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي بين الماضي والحاضر والمستقبل

د. مرام محروس مصطفى الوسيمي*

مدرس بقسم اللغة العبرية وآدابها- كلية الآداب- جامعة عين شمس
maram.mahrous@art.asu.edu.eg

المستخلص:

إن إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية تحتلّ مكانة خاصّة بين الإشكاليات المتعددة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ نظرًا لارتباطها المباشر بنتائج حرب يونيو 1967م وما أكدته من أطماع إقليمية لإسرائيل في أراضي الدول العربية المجاورة بشكلٍ عام والأراضي الفلسطينية بشكلٍ خاص، من جهة، وكشفها لمراوغات إسرائيل لعدم تحديد حدود واضحة بينها وبين الجانب الفلسطيني والاعتراف بالدولة الفلسطينية وحقوقها من جهة أخرى.

ويهدف هذا البحث- من خلال المنهج الوصفي التحليلي- إلى تتبع إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية بالدراسة وفقًا للرؤية الإسرائيلية منذ نشأتها وحتى تبلورها وتطورها، ولا تقف الدراسة عند واقع الإشكالية في الفكر الإسرائيلي، بل تمتد لتفحص وتحلّل الرؤية الإسرائيلية الاستشرافية لمستقبل الإشكالية؛ مما يُعمق فهمنا لاستراتيجية الجانب الإسرائيلي في إدارة الصراع.

وانقسمت الدراسة إلى محورين يسبقهما تمهيد، على النحو الآتي:

المحور الأول بعنوان: إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي، المفهوم، والنشأة والتطور.

المحور الثاني بعنوان: رؤية إسرائيل الاستشرافية لمستقبل الحدود الإسرائيلية الفلسطينية

وذيلنا البحث **بخاتمة** تتضمّن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، ثم قائمة المصادر والمراجع التي استندت إليها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: إشكالية الحدود- الفكر الإسرائيلي- فلسطين

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس 2024.

- **مقدمة:**

تُمَثّل إشكالية الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية ركيزة أساسية في الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ نظرًا لارتباطها المباشر بأطماع إسرائيل في الأراضي الفلسطينية من جهة، ولكشفها المراوغات الإسرائيلية التي تعرقِل وضْع حدود واضحة مع الجانب الفلسطيني والاعتراف بالدولة الفلسطينية وحقوقها من جهة أخرى.

إنَّ وجود الفلسطينيين بوصفهم شعبًا مستقلًا وقابلًا للاستمرار والمقاومة في أراضيهم وتمسكهم بها يُنكر جوهر وجود الدولة الصهيونية، (إينون، 2009، ص22)؛ ولهذا يسعى التصور الصهيوني بشتى الطُرق إلى جعل هذا الوجود الفلسطيني أمرًا عَرَضِيًا زائلًا؛ مما ينعكس في الرؤية الإسرائيلية للسلام، فعلى الرغم من تفاوت مفاهيم السلام بين الأحزاب الإسرائيلية وفقًا للتوجهات اليمينية واليسارية؛ فإنَّ هذه المفاهيم جميعها تشترك في مضمونٍ واحد مفاده "الحفاظ على السيادة والقوة الإسرائيلية"، وبهذا فإن مفهوم السلام الأوحد في الفكر الإسرائيلي هو "سلام الردع". (المسيري، 2003، ص55، 56)

ونتيجة لهذه الرؤية نشأت حرب غير عادلة تشنها القوات الإسرائيلية على الفلسطينيين ومساعي حثيثة من الجانب الإسرائيلي لتغيير الجغرافيا والتلاعب بالتاريخ، فصادر الاحتلال الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية وأقام عليها المستوطنات، ورفض ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية واضحة. (ربيع، 2023م، ص178)

ومن هنا، فنحن أمام إشكالية تُعَد من أهم إشكاليات الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني؛ فالحدود لا يُنظَر إليها بوصفها مُجرَّد خطوط فاصلة بين كيانين سياسيين؛ بل إنها مسألة يعكسها "**الواقع السياسيّ**" الذي يجعل طرفًا قادرًا على أن يفرض سيطرته على الطرف الآخر الأقل قوة، والحدود الواضحة المعترف بها دوليًا وإقليميًا تعني حقوق واضحة، فلو كانت مسألة ترسيم الحدود الإسرائيلية الفلسطينية قد حُسمت منذ بداية الصراع، لتغيرت مسارات الصراع بشكلٍ جَذريّ، وهو الأمر الذي تُدركه إسرائيل جيدًا.

وهنا تتجلى أهمية موضوع هذا البحث، الذي يتناول إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية بين الماضي والحاضر ويستشرف الرؤية الإسرائيلية لمستقبل هذه الإشكالية، حتى نقف على كيفية مجابهة هذه الرؤية التي تُشكّل مخاطر واضحة على الدول العربية كافة.

- **<u>أهداف البحث:</u>**

تتمثّل أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

1) التعريف بمفهوم الحدود بصورة عامة، وتحليل نشأة وتطور إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية بصورة خاصّة في الفكرين الصهيوني والإسرائيلي.
2) تعميق الرؤية العربية للجانب الإسرائيلي واستراتيجياته فيما يتعلق بترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية واضحة.
3) تحليل رؤية إسرائيل الاستشرافية لإشكالية الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية.

4) استشراف التهديدات المستقبلية المحتملة فيما يتعلق بالحدود الإسرائيلية– الفلسطينية.

5) تحليل مختلف المتغيرات السياسية التي يمكن أن تؤثر في الاتجاهات أو المسارات التي تتجه إليها قضية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية.

6) تكوين قاعدة معرفية لصناع القرار تضع تصورًا عربيًا استراتيجيًا لمجابهة السيناريوهات الإسرائيلية المحتملة فيما يخص الحدود الإسرائيلية– الفلسطينية.

- **منهج البحث:**

في سعي الدراسة نحو الإحاطة بالمعطيات الكلية لإشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، ذات الجوانب المتعددة، دعت الحاجة إلى استخدام المنهج "**الوصفي التحليلي**": الذي يُسهم في إعطاء خلفية تاريخية لإشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وتحليل الرؤية الإسرائيلية للإشكالية لتحديد المتغيرات والاختلافات البارزة، ومن ثم استنباط الاستراتيجية التي تتبعها إسرائيل ومحاولة التنبؤ بالتطورات المستقبلية للإشكالية.

- **أقسام البحث:**

ينقسم البحث إلى تمهيد ومحورين، ويأتي التمهيد لتفسير مصطلح الحدود لغة واصطلاحًا، والتفريق بينه وبين المصطلحات المتداخلة معه؛ مثل: مصطلح التخوم، وشرح أهمية دراسة الحدود وإشكالياتها.

المحور الأول بعنوان: إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي: المفهوم والنشأة والتطور: وفيه نستعرض إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية ونشأتها وتطورها وأبعادها حتى نصل لواقع الإشكالية.

المحور الثاني بعنوان: رؤية إسرائيل الاستشرافية لمستقبل الحدود الإسرائيلية الفلسطينية: ويتناول هذا المحور مفهوم الدراسات المستقبلية وأهميتها وأنواعها، وما هي السيناريوهات المحتملة للمستقبل الحدودي الإسرائيليّ– الفلسطيني وفقًا للرؤية الإسرائيلية.

ثمّ تأتي خاتمة البحث التي تتضمّن أهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة.

وقد ذيّلنا البحث بقائمة تشتمل على المصادر والمراجع التي استندت إليها الدراسة.

تمهيد:

يرتبط مصطلح "الحدود" بمفهومه الحاليّ بالحداثة؛ إذ تعود فكرة ترسيم حدود الدول إلى القرن التاسع عشر الميلادي، أما قبل هذه المرحلة، فقد كانت حدود الدول تُسمى "تخوم"، وهناك فروق جوهرية بين الحدود والتخوم. فلفظة "تخوم" لغةً يُراد بها: "ما يُشْرف ونستقبله من أرض بلد نحن داخلوه، أمَّا الحدود فتوصف بها أطراف الأراضي أو الإقليم الذي تحده. وبذلك تقوم التخوم في اتجاه الخارج، والحدود في اتجاه الداخل بالنسبة للدولة". كما أنَّ هناك عدة فروق اصطلاحية بين الحدود والتخوم، منها أنَّ "اصطلاح التخوم شاع في الماضي، بينما اصطلاح الحدود حديث نسبياً؛ حيث إنَّ التخوم ظاهرة تاريخية اختفت في الوقت الحاضر؛ لأنَّ

الحدود السياسية حلَّت محل الحدود الطبيعية التي تمثل خطوطًا واضحة المعالم، ومحددة في الفصل بين الدولتين، أما التخوم فهي مناطق وصل تشبه المناطق المحايدة". (الموصلي، 1995م، ج1، ص 242).

وترجع أهمية دراسة الحدود بشكل عام إلى كونها مُعبِّرًا أساسيًا عن شكل الدولة وطابعها؛ فعلى الرغم من انتشار مفاهيم العولمة التي تدعو إلى تلاشي المسافات بين الدول وبعضها البعض، فإن الحدود الجغرافية والسياسية والمكانية والافتراضية تُعَدُّ أساسًا لفهم فرص الأفراد في الحياة؛ فعلى سبيل المثال: وصف "**جون تربي**" الدول الحديثة بكونها "الدول التي تحتكر "وسائل الحركة"؛ أي لا تسمح بدخول وخروج الأشخاص منها وإليها دون تصريح. (زريق، 2021، ص20)

إنَّ الحُدود ليست مجرد خطوط ترسم على الخرائط بحيث يسهل تغييرها؛ بل هي اعترافٌ كامل بوجود "كيان سياسي واقتصادي وعسكري مستقل" يكتسب قوة بمرور الزمن وتدعمه الاتفاقيات الدولية ويحميه القانون الدولي العام، واختراق حدوده يُرتب التزامًا دوليًا على عاتق الطرف الذي يقوم بذلك؛ نظرًا للأهمية السياسية والاستراتيجية والاقتصادية للحدود.

كما أن خط الحدود بين الدول هو أحد التعبيرات الملموسة لنتائج الوجود الإنساني بشكلٍ عام والعمليات السياسية التاريخية بشكلٍ خاص، وكل خط حدودي يُمثل عنصرًا طبيعيًا موجودًا في المنطقة ويؤثر على محيطها القريب والبعيد، وهذا التأثير محلي مكاني ولكنه سياسي نفسي أيضًا، وبهذا فإن الخط الحدودي هو نتاج "القوة والسلطة السياسية والعسكرية"، التي تنشأ في فترة معينة، ويمكن من خلال دراسة الحدود الوقوف على مقدار التوازن السياسي بين الوحدتين السياسيتين على جانبي الخط. وتتميز كل وحدة سياسية، بوجود منطقة "**ذات سيادة مستقلة**". هذه المنطقة محدودة بالخط الذي يحدها من منطقة أخرى ذات سيادة مستقلة، والإضرار بالخط الحدودي هو ضرر للدولة ذاتها. (ביגר، 2001، עמ' 17)

وتجدر الإشارة إلى أن موقع الخط الحدودي الفاصل بين كيانين سياسيين هو نتاج قوة الدولة ونفوذها، واستمرار وجودها مرهون بوجود مجموعة من القوى السياسية في علاقات الدولة مع بقية دول العالم، ويمكن اعتبار الخطوط الحدودية على أنها "خطوط صدع" أو "خطوط ضعف"، عندما توجد احتمالية كبيرة لاندلاع صراعات بين البلدان المتاخمة لبعضها البعض، وقد تتسبب الضغوط السياسية والعسكرية في حدوث تغييرات في خط الحدود. (ביגר، 2001، עמ' 17)

وتُحدَّد طبيعة الخط الحدودي وموقعه وفقًا لوجهات النظر العالمية، ووفقًا لقوة وأيديولوجيات المشاركين في الخط الحدودي. وقد شبَّه عالم الجغرافيا "**فريدريش راتسل**" الدولة بالكائن الحي، والحدود "بجلد الجسم"، يتم استخدامه للحماية والاتصال بالعالم الخارجي، ومن وجهة نظر "راتسل"، فإن الحدود ما هي إلا انعكاس لقوة الدولة، ووجودها في حد ذاته يؤثر على هذه القوة. وقد أضاف جغرافيون آخرون إلى هذه

الصورة، أنَّ "الحدود مثل جلد الشخص، يمكن أن يكون لها "أمراضها الخاصة"، ويمكن أن تعكس حالتها "حالة الجسم ككل". وعلى الرغم من رفض هذه النظرة العالمية باعتبارها قديمة، فإن التأكيد على وجود علاقة وثيقة بين طبيعة الحدود وطبيعة الدولة هو تأكيد صحيح وموجود". (ביגר، 2001، עמ' 18)

وبناءً على ما تقدَّم، فإنَّ هناك ارتباط واضح بين طبيعة الدولة وطبيعة الحدود، والحدود الإسرائيلية الفلسطينية ترتبط بطبيعة إسرائيل وما يقع داخلها وخارجها من متغيّرات سياسية واجتماعية، وهي التي تتحكّم في طبيعة الحدود بصورة كبيرة.

المحور الأول

إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي

المفهوم والنشأة والتطور

أولًا: مفهوم الحدود في الفكرين الصهيوني والإسرائيلي:

تقع فلسطين تحت وطأة ما يُعرف "**بالاستعمار الاستيطاني**"، وهو النوع الأشرس من الاستعمار، فإذا كان "**الاستعمار التقليديّ**" يسعى إلى الاستيلاء على الموارد وسلب الإرادة السياسية والاقتصادية وتحويل البلاد إلى مصدر للمواد الخام، فإن الاستعمار الاستيطاني يستولي على الأرض ويُفَرِّغها من سكانها الأصليين بكل الوسائل، بالتسلل والتغلغل ثم الترويع والتهديد والمذابح ثم بالحروب والمفاوضات، هذا النوع من الاستعمار الممتد في فلسطين منذ الانتداب البريطاني في رعايته لوعد بلفور عام 1917م وحتى الآن، تأسس على عقيدة "صهيونية" تقوم على أساس الترويج لما يُسمى بالحق الديني والتاريخي المزعوم لليهود على كامل الأراضي الفلسطينية ولا يوجد حق للفلسطينيين في أراضيهم. (البشاري، 2010م، ص7)

ومع إعلان الحركة الصهيونية لمُخططها الساعي نحو إقامة "دولة لليهود" بالقوتين السياسية والعسكرية في المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بازل بسويسرا عام 1897م، طُرحَت عِدة تصورات ومقترحات لمكان هذه "الدولة" وحدودها، وقد تركزت معظمها حول المقترحات البريطانية القاضية بقبول هذه الأماكن ضمن الإطار الذي حدَّدَهُ نظام الانتداب الذي أوصت به عصبة الأمم، لهذا لم تضع الحركة الصهيونية في اعتبارها تصورًا واضحًا لحدود الدولة المزمع إقامتها؛ بل كان همها الرئيسيّ هو إيجاد "**أرض**" تقع تحت وطأة الانتداب البريطاني لحل ما أطلقت عليه اسم "المسألة اليهودية"، وقد استقرت الحركة الصهيونية على "**أرض فلسطين**" بعد العديد من المقترحات، وقامت بتوظيف الأفكار الدينية حتى تكون للدولة اليهودية المزعومة شرعية دينية، وقد روجت الصهيونية لمشروعها ترويجًا دينيًا يتمثل في العودة إلى "**الوطن الأسطوري المفقود**"، "**جنة الأرض التي تفيض لبناً وعسلاً**". (קימרלינג، 2004م، עמ' 32)

وكان هذا الترويج الديني بهدف تشجيع ولو جزء من "**اليهود**" إلى الهجرة إلى "**أرض فلسطين**" التي لم تكن وجهة إقليمية مربحة سواء من الجانب الاقتصادي، أو السياسي أو الاجتماعي، حيث كان النموذج الغربي

هو النموذج الذي تأثر به مؤسسو الحركة الصهيونية وكانوا يسعون لمحاكاته بشتى الطُرق، فقد كانت "القومية اليهودية" التي روج لها الصهاينة الأوائل في الأساس محاكاة "للقومية الأورُبية"، في حين كانت أرض فلسطين تقع في الشرق الذي يجهلونه، ولم يحتك به مؤسسو الصهيونية بشكلٍ مباشر، لهذا كان من الضروري خلق دافع قوي يدفع جزء من اليهود للهجرة لفلسطين، ومن هنا صمَّمَت الصهيونية أيديولوجية زاخرة بالرموز والمشاعر الدينية، لجذب أكبر قدر من اليهود من جهة، ولتعزيز مطالبهم بالاستيلاء على أرض فلسطين من جهة أخرى. (קימרלינג، 2004م، עמ' 39)

ومن هنا فلم يكن في حسبان الفكر الصهيونيّ أي تصوُّر مبدئي لإشكالية الحدود في بداية الأمر، وكانت الأولوية في بداية نشوء الحركة لإيجاد أرض واحتلالها لتكون الوطن المزعوم لليهود، دون تحديد للحدود الجغرافية لهذه الأرض.

أما عن ظهور مفهوم "**الحدود**" في الفكر الصهيوني والإسرائيلي فقد ارتبط ارتباطًا واضحًا بالعامل الديني، وبشكلٍ خاص بما يُسمى بالوعود الإلهية لليهود في امتلاك "**الأرض المقدسة**" بوصفهم "**شعب الله المختار**". ومن ثمَّ فقد نشأ مصطلح "**الحدود المقدسة**" والمقصود بها في الفكر الصهيوني والإسرائيلي؛ الحدود المنصوص عليها في "**التراث الديني اليهودي**"، وقد شكلت فكرة (**أرض الميعاد**) العمود الفقري للمشروع الصهيوني، وبالعودة إلى النصوص الواردة في العهد القديم حول "**حدود أرض إسرائيل**" نرى أن هناك اختلاف كبير وتباين واضح فيها وذلك لأن تخوم هذه الأرض تختلف من سفر لآخر، وهنا تجدر الإشارة إلى أن "حدود أرض إسرائيل" في العهد القديم تنقسم نوعيًا إلى نوعين، الأول: "**حدود أو تخوم محددة**" فنرى في التكوين (12: 7) تم تحديد أرض إسرائيل بأنها جزء صغير في منطقة "**نابلس**"، أما النوع الثاني فهو "**الحدود التوسعية**"، وهي في الغالب وعود إلهية، مثلما ورد في التكوين (15: 18) "من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات"، كما أن الحدود التوسعية تكون غير محددة في بعض الأحيان، مثل: "وأعطي نسلكم كل هذه الأرض" الخروج (32: 13)، ويشوع (1: 3) "كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته" (مهدي، 2012، ص32، 34، 35)

مما سبق يخلص القول إلى أن مفهوم "**الحدود**" في الفكر الصهيوني والإسرائيلي، ارتبط بشكل أساسي بالأطماع الصهيونية في "أرض فلسطين"، وقد تم إضفاء الصبغة الدينية اليهودية للمفهوم لغرضين: الأول هو إثبات أن لليهود حق تاريخي في أرض فلسطين– مع الوضع في الاعتبار أنَّ الصهاينة عادةً ما يستخدمون كلمة "تاريخ" لا للإشارة إلى تاريخ حي، وإنما للإشارة إلى التراث الديني اليهودي (المكتوب أو الشفوي)، والغرض الثاني هو أنَّ "**الحدود المقدسة**" الواردة في التراث الديني اليهودي هي بمثابة حدود مطَّاطيَّة غير محددة بشكل دقيق؛ الأمر الذي يخدم الأطماع الصهيونية التوسعية في المنطقة. (المسيري، 2010، ص3 ،4)

ثانيًا: جذور إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية:

في سعي الدراسة نحو الوقوف على أبعاد إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، دعت الحاجة إلى تتبع جذور نشأتها، التي ترجع إلى عام 1917، مع صدور وعد بلفور الذي نص على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين دون المساس بحقوق الطوائف الدينية الأخرى التي تعيش في فلسطين، ويُعَد هذا الوعد هو الفتيل الأول للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وقد رفضت القيادة الفلسطينية هذا الوعد حيث كانت تأمل في حصول فلسطين على استقلالها من الاحتلال البريطاني، وفي عام 1919م تم التوقيع على اتفاقية "**فايتسمان- فيصل**"، التي كانت بين حاييم فايتسمان بوصفه ممثلًا عن الحركة الصهيونية والأمير فيصل بوصفه ممثل عن الفلسطينيين، نصت الاتفاقية على تنظيم العلاقات بين الفلسطينيين واليهود على أرض فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، تحت شرط كتبه فيصل بخط يده ملحقًا للاتفاقية وهو أن تحصل فلسطين على استقلالها ويتم الاعتراف بها بوصفها دولة عربية، وبعد أشهر قليلة من توقيع الاتفاقية انسحب الأمير فيصل من الاتفاقية، ولم يتم تنفيذها". (מזור، 2011، עמ' 195)

بعد فشل اتفاقية "**فايتسمان- فيصل**"، عاد الفلسطينيون إلى رفضهم للوجود اليهودي على أرض فلسطين، وطالبت القيادة الفلسطينية بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ووقف بيع الأراضي لليهود، وإلغاء وعد بلفور بشكل فعال. وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، كان البريطانيون يميلون إلى قبول المطالب الفلسطينية؛ بل وأصدروا قوانين الكتاب الأبيض التي حدَّت من حجم الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود. (סופר، 1999)

وفي أعقاب "الثورة الفلسطينية الكبرى" التي بدأت عام 1936م، شكلت الحكومة البريطانية "لجنة بيل" عام 1937م لبحث القضية الفلسطينية، وقد اقترحت لجنة بيل البريطانية تقسيم فلسطين إلى دولة فلسطينية، ودولة لليهود، ودولة إضافية في المنطقة (بين القدس ويافا) التي ستبقى تحت سيطرة الانتداب البريطاني، لكن هذه الخطة لم تدخل قيد التنفيذ. (סופר، 1999)

كانت بريطانيا حتى ذلك الوقت تميل إلى تحقيق الرغبة الفلسطينية في الاستقلال، حتى جاءت الحرب العالمية الثانية عام 1939 لتقلب الموازين، حيث ساعدت الحرب العالمية الثانية اليهود في الحصول مرة أخرى على الدعم البريطاني، وتزايدت المطالب اليهودية بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين. (סופר، 1999)

والجدير بالذكر أن بريطانيا لم تكن الداعم الوحيد للمشروع الصهيوني، فقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودًا كبيرة لدعم مطلب الحركة الصهيونية بإقامة دولة يهودية في فلسطين، وتلقى هذا الموقف

الأمريكي دعمًا حاسمًا من الاتحاد السوفييتي، وأعلن الاتحاد السوفييتي في 14/ 5/ 1947م أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأييده لطموحات اليهود لإقامة دولتهم الخاصة بهم، وعلى الإثر تشكلت اللجنة الخاصة بفلسطين، والتي عرفت باسم (Unscop) وباشرت أعمالها في ظل حملة خطّطت لها الحركة الصهيونية لتصعيد أعمال العنف والإرهاب ضد الفلسطينيين وضد المنشآت والقوات البريطانية في فلسطين، وتصوير هذه الأعمال الإرهابية بوصفها جزءًا من حرب تحريرية تستهدف الاستقلال وإعلان الدولة اليهودية المزعومة، وفي مسعى أخير تقدّمت الدول العربية بمشروع جديد في اليوم نفسه الذي تقرر فيه التصويت على قرار التقسيم، وكان هو اقتراح مشروع يدعو لإقامة دولة فيدرالية تقوم على نظام المقاطعات داخل الأراضي الفلسطينية، إلا أن هذا المشروع لاقى معارضة حاسمة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، ولم يتم طرح المشروع حتى للتصويت، وفي الجلسة نفسها التي جرت بتاريخ 29/ 11/ 1947م صدر قرار التقسيم 181 بموافقة الأغلبية (33 صوت) مقابل معارضة (13 صوت) وامتناع عشر دول عن التصويت، وقد بذل زعماء الحركة الصهيونية جهودًا كبيرة لإقناع الدول المترددة، واستعانوا بالدبلوماسيين الداعمين للقرار داخل الأمم المتحدة من أجل تأجيل التصويت من ال السادس والعشرين إلى التاسع والعشرين من شهر نوفمبر؛ مما أعطاهم الفرصة لإقناع ليبيريا، والفلبين وهاييتي بالتصويت مع مؤيدي الخطة، وتأمين دعم ثلثي الدول الأعضاء، وهي النسبة التي كانت لازمة لإقرار خطة التقسيم. فيما حاولت الدول العربية منع هذا التأجيل فتنازل مندوبيها عن إلقاء خطاباتهم توفيرًا للوقت، ولكن البعثة الأمريكية المؤيدة لخطة التقسيم أصرت على تأجيل جلسة التصويت. (اشتيه، 2011م، ص 202)

وحينئذٍ استقبل اليهود القرار بحفاوة بالغة؛ حيث منحهم هذا القرار مساحة من الأراضي لم يكونوا يحلمون بها؛ وهي مساحة تُقدر بحوالي 55% من أرض فلسطين، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين على وسط الشريط البحري (من إسدود إلى حيفا تقريبًا، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب (ما عدا مدينة بئر سبع وشريط على الحدود مع مصر). ولم تكن صحراء النّقب في ذاك الوقت صالحة للزراعة ولا للتطوير المدني، وقد جاء قرار تقسيم فلسطين بشكل مخالف لحق فلسطين بتقرير مصيرها، ومناقض لميثاق الأمم المتحدة نفسه. (زريق، 2009، ص40)

تجدر الإشارة إلى أن مساحة فلسطين بالكامل وقت صدور قرار التقسيم كانت تُقّدر بحوالي 26.300.0000 دونم، لم يملك اليهود فيها عند نهاية الانتداب أكثر من 1.500.000 دونم؛ أي حوالي **5,7%** من مساحة فلسطين والباقي كانت أراضي فلسطينية خالصة. (ربيع، 2023م، ص 190)

ثم جاءت أحداث نكبة فلسطين عام 1948م التي كان يتوقف عليها مصير فلسطين إما بتقسيمها أو الحفاظ على وحدة أراضيها وكيانها السياسي وهويتها العربية الفلسطينية وما تلاها من تهجير للشعب الفلسطينيّ؛ لما مثّلته من عملية تطهير عرقي وتدمير وطرد لشعب بكامله، وإحلال جماعات وأفراد من شتى بقاع العالم مكانه، وقد ترتب على حرب 1948م، توسيع رقعة إسرائيل ومساحتها من الحصة التي خصّصها قرار التقسيم رقم 181 لسنة 1947م، والبالغة 14100 كيلو متر لتصبح في نهاية الحرب 20700 كيلومتر بزيادة تصل إلى 6600 كيلو متر من الأراضي الفلسطينية. كما تم تشريد ما يربو على **800 ألف فلسطيني** من أصل **مليون و400 ألف فلسطيني**، كانوا يقيمون في فلسطين التاريخية عام 1948م في **1300** قرية ومدينة فلسطينية، كما طردت أهالي 530 قرية ومدينة في فلسطين، بالإضافة إلى أهالي 662 ضيعة وقرية صغيرة، وقد تمكّنت إسرائيل من احتلال موطئ قدم في خليج العقبة وأنشأت عليه ميناء إيلات. (اشتيه، 2011م، ص 202).

مما سبق يمكن القول إن الترحيب الواسع الذي أبدته الحركة الصهيونية بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى دولتين، واحدة لليهود والأخرى للفلسطينيين، كان مجرد "موقف صوري" أمام الرأي العام العالمي للحصول على دعمهم في إقامة دولتهم، فقد فرضت إسرائيل بعصاباتها العسكرية على أصحاب الأرض البقاء دون "**حدود واضحة**"، لا تحددها سوى قوة إسرائيل العسكرية منذ اليوم الأول في الاحتلال؛ الأمر الذي يؤكد النية الحقيقية للحركة الصهيونية فيما يتعلق بمسألة الأرض والحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وما يدعم هذا الرأي ما صرَّح به "**بن جوريون**" في يونيو 1938، أمام قيادة الوكالة اليهودية، عن نيّته في "**إزالة التقسيم الفلسطيني– اليهودي**" والاستيلاء على كلّ فلسطين بعد أن تقوى شوكة اليهود بتأسيس وطن لهم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الفكر الصهيوني حدد منذ نشأته ثلاثة مبادئ أساسية حول "**قضية الأرض ومسألة الحدود**"، وهي: الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية، وتفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها طردًا أو قتلًا، وتشجيع هجرة اليهود من أرجاء العالم إلى "إسرائيل". (ربيع، 2023م، ص37)

<u>ثالثًا:</u> تبلور إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية في الفكر الإسرائيلي:

أدت نتائج حرب يونيو عام 1967، إلى ظهور ما يُعرَف في الأدبيات الصهيونية "**بأرض إسرائيل الكاملة**"، فقد ظهرت على إثرها مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية التي تدعو إلى "**الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية**" و"**توسيع حدود إسرائيل بحيث تقترب قدر الإمكان من حدود الوعد الإلهي**"، بوصفها مهمة وطنية وسياسية ودينية. (קימרלינג، 2004م، עמ' 45)

وقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية عدة إجراءات، نتيجة لهذا الانتصار غير المتوقع، ففي التاسع عشر من يونيو عام 1967م، أي بعد أيام قليلة من انتهاء الحرب، اتخذت إسرائيل قرارًا وأعلنته بشكلٍ رسمي، أن "**القدس ستبقى ضمن حدود إسرائيل**"، وسيبقى الوضع العسكري كما هو عليه في الضفة الغربية، وسيتم بذل الجهود لإيجاد حل "**إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية**"، وصرحت إسرائيل باستعدادها لإجراء محادثات مع الملك حسين "ملك الأردن آنذاك" من أجل بناء علاقات حسن جوار والتوصل إلى اتحاد اقتصادي بين البلدين. وسوف يقوم الترتيب على أساس ترسيم حدود واضحة بين إسرائيل وفلسطين وإعطاء الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا. (יחיאל، 1992، עמ' 20)

وعلى هذا النحو بدأت إشكالية الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية في الظهور في الخطاب السياسيّ الإسرائيلي بشكلٍ واضح؛ ففي المرحلة التي سبقت يونيو/ 1967م، كان "**الوجود**" الإسرائيلي داخل الأراضي الفلسطينية في حد ذاته هو الإشكالية المؤرّقة لدى المفكرين الصهاينة. أما بعد مرحلة الانتصار الإسرائيليّ في حرب يونيو/ 1967م فقد طفت إشكالية الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية على السطح، وباتت إسرائيل أمام إشكالية واضحة يجب التعامُل معها.

ومما يعزّز هذا الرأي، ما ورد في ثنايا تقرير ضمن مُلحقات كتاب صادر عام 2005م للمؤرخة الإسرائيلية "**עדית זרטל- עידית זירתאל**" والصحافيّ " עקיבא אלדר- عقيفا إلدار" بعنوان: "**אדוני הארץ: המתנחלים ומדינת ישראל- أسياد الأرض: المستوطنون ودولة إسرائيل**"؛ حيث جاء في ملحقات الكتاب تحت عُنوان "**سري للغاية**[1]"، ما يكشف عن قيام فريق من الاستخبارات الإسرائيلية بفحص الوضع في الضفة الغربية، وتقديم تقرير شامل في 14 يونيو1967، وذُيِّلَ التقرير بتوصية مفادها: "ضرورة ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية واضحة"، وإقامة "دولة فلسطينية مستقلة تحت رعاية الجيش الإسرائيلي" في أسرع وقت ممكن "بالاتفاق مع القيادة الفلسطينية". وكان من المقرر "إنشاء الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة داخل الحدود على أساس خطوط الهدنة لعام 1949، مع تعديلات طفيفة في القدس ومن أجل السماح بـ "تسوية مشرِّفة"، وقد جاء في نص الوثيقة، "سيتم بحث إمكانية تخلي إسرائيل عن بعض القرى العربية" وكجزء من الخطة المقترحة، كان من المفترض أن "تأخذ إسرائيل زمام المبادرة" للتسوية النهائية لإشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وقد أكد التقرير على ضرورة اتخاذ إجراء فوري بالاتفاق مع الفلسطينيين لحل إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية. واللافت في هذا التقرير أنه يعتمد على استطلاع رأي تم إجراؤه بين القيادة السياسية في الضفة الغربية، وكشف الاستطلاع أن "الأغلبية العظمى من سكان الضفة الغربية،

مستعدون للتوصل إلى تسوية سلمية فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية"، حيث تقوم هذه التسوية على أساس "الوجود المستقل لفلسطين"(אלדר، זרטל، 2005، עמ' 572)

والجدير بالذكر في هذا السياق أن تلك الفرصة لتسوية إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، لم تكن الفرصة الوحيدة القابلة للتنفيذ، فقد احتوى نص معاهدة "**كامب ديفيد**" عام 1979م على وعد للفلسطينيين بحكم ذاتي كامل، يتضمن القدرة على أخذ قرارات مستقلة وتشكيل سياسات خاصة. وتمتد سلطة الحكم الذاتي إلى سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، وتعتبر كافة التغيرات الاحتلالية (المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي المحتلة) باطلة وغير فاعلة ويحق إلغائها ويشمل ذلك أيضًا إلحاق القدس الشرقية والمستوطنات ومنع لإقامة أي مستوطنات جديدة على هذه الأراضي ويضمن المخطط لفلسطين القدرة على اتخاذ قرارات مستقلة وتشمل صلاحيات الحكم الذاتي كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م. (اشتيه، 2011م، ص 305)

وفي أواخر عام 1977م، قدّم "مناحم بيجن" خطة حكم ذاتي فلسطيني بوصفه حلًا نهائيًا لإشكالية الحدود، وتم تغيير هذه الخطة في أواخر عام 1979م لتتماشى مع اتفاقية كامب ديفيد، والنقاط الرئيسية لهذه الخطة؛ هي: أنَّ إسرائيل ستقوم بالاستغناء عن الإدارة العسكرية للضفة الغربية وقطاع غزة، مع الإبقاء على الجسم التشريعي والتنفيذي والقضائيّ. واعتمد بيجن في هذه الخطة على رؤية أوروبية نشأت في أوروبا الوسطى بعد الحرب العالمية الأولى، على غرار اتفاقيات تعنى بإشكاليات الأقليات في أوروبا الشرقية والوسطى. (اشتيه، 2011م، ص 305).

وعلى الرغم من قابلية الخطط السابق ذكرها للتنفيذ، فإن السياسة الإسرائيلية كانت تتجه دائمًا نحو وضع العراقيل أمام تنفيذها على أرض الواقع، معتبرةً نتائج حرب 1967م بمثابة "تصحيح تاريخي" كبير وضروري، ولا ينبغي مناقشته أو التنازل عنه، وهذا ما لم يخالف الفكر الصهيوني، حيث رفض الكثير من الصهاينة فكرة تقسيم فلسطين منذ الثلاثينيات، في المناقشة الأولى حول خطة تقسيم أرض فلسطين لعام 1937، كما رفض عدد منهم الاقتراح التوفيقي الذي قدمه قادة الحركة العمالية في المؤتمر الصهيوني العشرين، والذي يقوم على أساس قيام دولتين على أرض فلسطين. (הלר، עמ' 436)

وبناءً على ما سبق يتضح أن إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية يعود تبلورها إلى التأثر بمفهوم "**أرض إسرائيل الكاملة**" في أعقاب حرب 1967م، وهو المفهوم الذي تبنّته عددٌ من الحركات والأحزاب، مثل حركة "من أجل أرض إسرائيل الكاملة" وحركة "جوش ايمونيم"، ومن أهم ما يميز أتباع هذا الفكر إيمانهم بمفهوم مختلف للسلام؛ فالسلام عندهم هو الحصول على "أرض فلسطين كاملة"، ومن أشهر التصريحات في

هذا الشأن كان تصريح "יצחק טבנקין- يتسحاق طبانكين" الذي قال فيه: "**إن معاهدات السلام هي الضمانة الأضعف لمستقبل السلام ومستقبل الأمن، ولا يجب التخلي عن أي جزء من أرض فلسطين**" (פדהצור، 1996، עמ' 49-50)

وقامت إسرائيل بعدة ممارسات للحول دون حل إشكالية الحدود الإسرائيلية- الفلسطينية، وتغيير وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة من الناحيتين المادية والديمُغرافية، وحرصت على تغيير معالم الهوية الفلسطينية سواء للأرض أو للأفراد، ولعل أبرز هذه الممارسات هي "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة" وقد كانت عملية الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة عملية طويلة الأمد وتحت غطاء من الخداع والتستر. (אלדר، זרטל، 2005، עמ' 40)

ففي أغسطس 1968، عندما كانت الاستيطان الإسرائيلي في "جوش عتصيون" و"الخليل" أمرا واقعًا، كانت الصحافة الإسرائيلية تنشر المستجدات من وقت لآخر حول تصرفات الوزارات والمؤسسات الحكومية المختلفة في المناطق الجديدة، فيما رأى المستوطنون أن الوضع السياسي يتطلب الحذر وضبط النفس عندما يتعلق الأمر بالإفراط في نشر تفاصيل المبادرات الاستيطانية في المناطق الجديدة؛ مِمَّا دفعهم إلى مُراسلة رئيس الوزراء وطلب تجنب إعطاء تفاصيل عن العملية الاستيطانية؛ الأمر الذي يؤكد نمط السرية الذي ميز المشروع الاستيطاني. (אלדר، זרטל، 2005، עמ' 41)

وفي نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بدأت الهيمنة السياسية والثقافية لـ "العلمانية الإسرائيلية شبه الغربية" المتمثلة في اليسار الإسرائيلي تنهار، وفي المقابل بدأ اليمين الإسرائيلي في الصعود للسلطة؛ مما أدى إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بدعم الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة بشكل أكبر، ثم جاءت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية عام 1987م، لتثبت قوة المقاومة الفلسطينية وتؤجِّج المخاوف الإسرائيلية من حصول فلسطين على الحكم الذاتي، وفي عام 2000م ومع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، بدأت إسرائيل في اتخاذ إجراءات لعزل السكان الفلسطينيين ضمن جيوب منعزلة صغيرة. كما أنها فصلت مدينة القدس الشرقية عن بقية مناطق الضفة الغربية بهدف قطع التواصل الجغرافي بين أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعاقة الانتعاش الاقتصادي فيها؛ مما يقف حائلًا أمام إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة. (ربيع، 2023م، ص179، 180، 181)

وفي صيف عام 2002م شرعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في بناء جدار الفصل العنصري والتوسع على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى الرغم من ادِّعَاء إسرائيل بأنها أقدمت على بناء الجدار لأغراض أمنية، فإن هذا الجدار يشكّل جزءًا من البنية التحتية الاستيطانية، فهو يخترق أراضي الضفة الغربية

ويحيط بالتجمعات الاستيطانية الإسرائيلية الكبرى المقامة على الجانب الإسرائيلي من الجدار، ويصادر مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية ويعزل المواطنين الفلسطينيين عن بعضهم البعض وعن أراضيهم ومصادر رزقهم، وتعود خطورة هذا الجدار أيضًا إلى فرضه لواقع جديد على الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تواجد إثنيتين: الأولى فلسطينية تتعرض للقمع، والثانية إسرائيلية استيطانية تقدّم لها كافة التسهيلات والدعم". (ربيع، 2023م، ص183، 184)

واستمرارًا لهذا النهج، قامت إسرائيل بتقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: الأولى (أ) والتي تساوي واحد بالمائة من الضفة الغربية، والمنطقة (ب) التي تساوي 27% من الضفة الغربية، والمنطقة (ج) التي تساوي 72% من أراضي الضفة الغربية، ويهدف هذا الفكر الإسرائيليّ إلى تمزيق الضفة الغربية وتحويلها إلى كانتونات صغيرة يسهل السيطرة عليها في أي وقت، من خلال تجزئة الوحدة الجغرافية للأراضي الفلسطينية وتحول دون تطوير المراكز العمرانية الفلسطينية. (ربيع، 2023م، ص 185)

وكل ذلك أدّى إلى حرمان الفلسطينيين من إمكانية التواصل الداخلي وكذلك قطع التواصل مع العالم الخارجي كون إسرائيل تتحكم بالمعابر والحدود، وبالتالي فإنّ إعاقة التواصل الداخلي والخارجي يعني ضرب مكون مهم من مقومات التنمية السياسية. (ربيع، 2023م، ص 188)

أما على صعيد الداخل الإسرائيليّ وموقف الأحزاب الإسرائيلية من إشكالية الحدود ففيما يلي موقف ثلاثة عشر حزبًا إسرائيليًا من واقع برامجها السياسية:

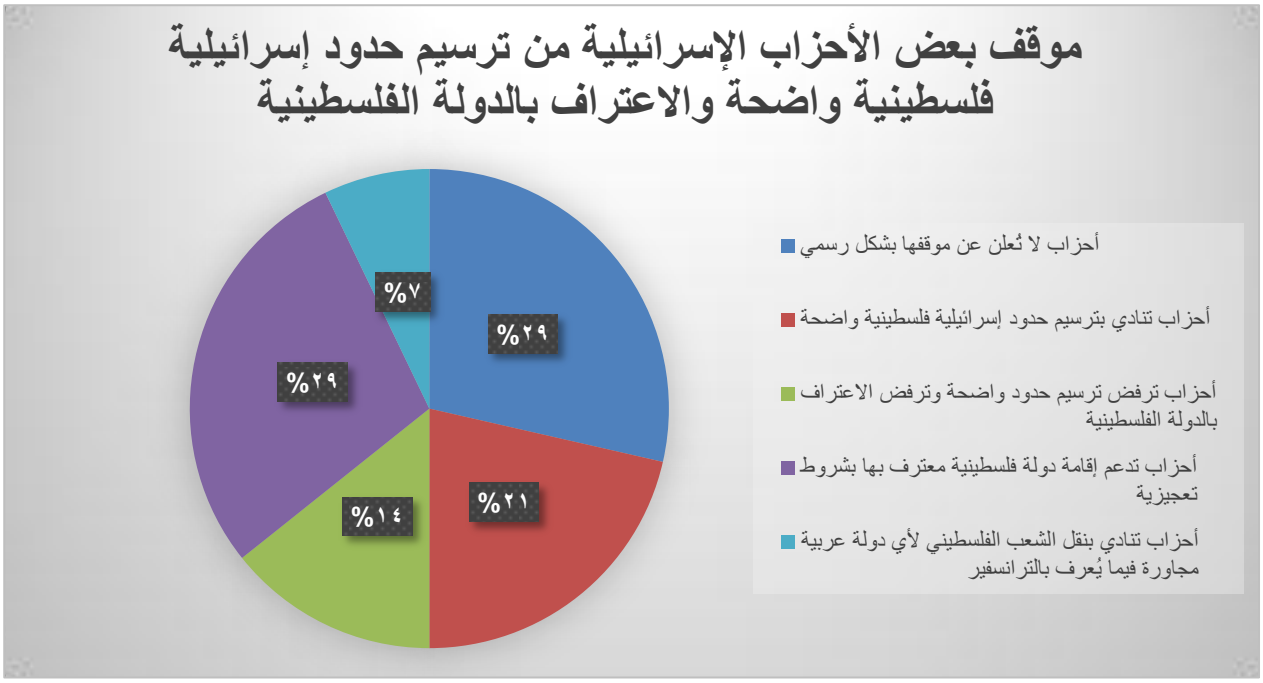

من الشكل السابق يتضح أن النسبة الأكبر من الأحزاب الإسرائيلية ترفض إعلان موقفها من الإشكالية بشكلٍ رسمي، وهذه الأحزاب هي: "ש"ס- حزب شاس"، و"יהדות התורה- حزب يهودوت هاتوراه"،

و"הליכוד- حزب الليكود"، و"איחוד מפלגות הימין- اتحاد أحزاب اليمين"، وبالعودة إلى توجه هذه الأحزاب نجد أن كل الأحزاب السابق ذكرها تنتمي إلى تيار اليمين، الذي يتبنى موقفًا معاديًا لإقامة دولة فلسطينية؛ أي أن رفض هذه الأحزاب التصريح عن موقفها تجاه إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية ينبع من رفضها لترسيم هذه الحدود من الأساس. (מדינה פלסטינית، 2024)

أما الأحزاب التي تنادي بترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية وإعطاء فلسطين الحكم الذاتي فهما حزبين؛ الحزب الأول عبارة عن قائمة ثنائية عربية مكونة من حزبي"בל"ד- التجمع الوطني الديمقراطيّ" وحزب "רע"מ- القائمة العربية الموحّدة"، والحزب الثاني هو حزب "מרצ- ميرتس" وهو الحزب اليساريّ العلمانيّ، وكلا الحزبين يدعوان إلى حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وفقا للقرارات الشرعية الدولية. (מדינה פלסטינית، 2024)

أما حزب "ישראל ביתנו- يسرائيل بيتنو" فيرى أنَّ إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية ليست صراعاً إقليمياً مع الفلسطينيين؛ بل هي صراعٌ ثلاثيّ الأبعاد: صراع مع الدول العربية، وصراع مع فلسطينيي الأراضي المحتلة، وصراع مع فلسطيني 1948م. ولذلك فإن التسوية مع الفلسطينيين يجب أن تكون جزءاً من تسوية شاملة تشمل اتفاقيات مع الدول العربية وتبادل الأراضي والسكان من فلسطينيي 1948م، فيما يُعرف بالترانسفير. (מדינה פלסטינית، 2024)

وتتبنى أحزاب "כולנו- كولانو"، و"כחול לבן- كاحول لافان"، و"העבודה- هاعفوداه"، و"גשר- جيشير" سياسة تدعم ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية، لكن بشروط تعجيزية، فيدعو حزب كولانو إلى أن يتم السلام مع الفلسطينيين وفق صيغة السلام مقابل السلام، مع اعتراف الفلسطينيين بالحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين- وهو شرط مستحيل الحدوث- بينما يرى حزب "كاحول لافان" أن تسوية إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية لابد وأن تتم وفقًا لقرار شعبي، بعرض الحلول المقترحة على الإسرائيليين في استفتاء أو تتم الموافقة عليه من قبل الكنيست بأغلبية، مع وضع شرط خاص لوضع حدود مع الفلسطينيين وهو الحفاظ على المصالح الأمنية لإسرائيل وحرية عمل الجيش الإسرائيلي في كل مكان، أما حزب "هاعفوداه" فتسوية إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية يقوم على شرط أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح، في حين ينادي حزب "جيشير" بدعم التسوية السياسية للإشكالية بشرط ضمان الأمن لمواطني إسرائيل والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بوصفها "وطن قومي لليهود" وعاصمتها القدس والحفاظ على الاستيطان واحتياجات إسرائيل الأمنية. (מדינה פלסטינית، 2024)

أمّا "הימין החדש- هايمين هيحاداش"، و"זהות- زيهوت" فقد ذهبا بعيدًا في إمكانية تسوية الإشكالية؛ فكلاهما يرى بأن إسرائيل هي أرض "اليهود" وحدهم، وأن القومية "الفلسطينية" مصطنعة بوصفها رد فعل

على الصهيونية، ولا توجد مشكلة "فلسطينية" في فلسطين، وإذا اختفت إسرائيل من الخريطة فإن "القومية الفلسطينية" ستختفي أيضاً وقدم خطة سياسية تتمثل في إلغاء اتفاقيات أوسلو والسعي لإقامة "دولة يهودية" واحدة، وعودة السيطرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية على جميع الأراضي الفلسطينية، وسيتم تطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على الفور في جميع الأراضي المحررة.. (מדינה פלסטינית، 2024)

يُستنتج مما سبق، أن الرؤية الحزبية الإسرائيلية للحدود الإسرائيلية الفلسطينية، هي رؤية تغييبية للجانب الفلسطيني، ولا سيما الأحزاب اليمينية التي لا تطرح أي تسويات تخص الحدود، أو تطرح تسويات تعجيزية للجانب الفلسطيني، لتضع العراقيل أمام أي فرصة لترسيم حدود واضحة، في حين لا نجد سوى حزبين يساريين يعترفان بحق الشعب الفلسطيني في وجود دولة فلسطينية، لكن دون وضع تصور واضح لشكل الحدود وطابعها.

المحور الثاني

رؤية إسرائيل الاستشرافية للمستقبل الحدودي الإسرائيلي- الفلسطيني

مع مرور الفكر الإسرائيلي بعددٍ من "التحولات" بفعل الحداثة وما بعدها التي تتسم بتطلعها نحو "**المستقبل**" لتسارع الأحداث الاجتماعية والسياسية، ظهرت الكثير من الدراسات المستقبلية في إسرائيل تسعى إلى وضع تصورات وسيناريوهات محتملة لمستقبل الأوضاع السياسية والاجتماعية والعسكرية، وتعود أهمية هذه الدراسات إلى كونها تعكس آلية من أهم الآليات التي تستخدمها إسرائيل للسيطرة على الأرض والتحكم في الموارد، وهي آلية "**التخطيط**"؛ إذ يُشكّل التخطيط جزءًا لا يتجزّأ من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الإحلالي والاستعماري، الذي امتد لأكثر من مائة عام، وفي واقع هذا الصراع فإن إسرائيل تسعى إلى السيطرة على موارد القوة مما يدفعها إلى صوغ سياسات تخدم الجانب الإسرائيلي فقط، على حساب الجانب الفلسطيني.

وهنا نُشير إلى وجود اختلاف جوهري بين مصطلحي "**دراسات مستقبلية**" ومصطلح "**تخطيط استراتيجي**"، فعلى الرغم من أنهما يشتركان في الدلالة على "التخطيط" فإنَّ الآلية المستخدمة في كلا المنهجين مختلفة، كما أن نتائج كلٍ منهما مختلفة؛ فعلى سبيل المثال: يستشرف التخطيط الاستراتيجي من خمس إلى عشر سنوات، بينما تستشرف الدراسات المستقبلية ما يمتد لخمسة وعشرين عامًا، كما أن الدراسات المستقبلية تسبق التخطيط الاستراتيجي في الظهور لذلك فهي أعم وأشمل من حيث مجالات الاستخدام، فنجد أن التخطيط الاستراتيجي يركز على مجالات "الأمن، التعليم، الاقتصاد"، بينما تشمل الدراسات المستقبلية جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى إمكانية استخدام مناهج الدراسات المستقبلية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى نتائج أدق. (المنصوري، 2019، ص 16)

ويُعَد فحص وتحليل "**الدراسات المستقبلية الإسرائيلية**" من أهم الأدوات التي تسهم في تحليل وفهم السياسات والاستراتيجيات التي تستخدمها إسرائيل، بهدف استشراف التهديدات المستقبلية المحتملة وتحسين

القدرة على التخطيط الاستراتيجي والاستعداد لمواجهة السيناريوهات المختلفة مستقبلًا، من خلال تكوين قاعدة معرفية لصناع القرار، مما يُعزز قدرتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة مبنية على أساس علمي، ومن هنا يأتي هذا المحور ليطرح التساؤلات الآتية:

كيف تم استخدام الدراسات المستقبلية الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية؟ وما هي السيناريوهات المحتملة للمستقبل الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني حسب التصور الإسرائيلي؟

تجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن الدراسات المستقبلية تنقسم نوعيًا إلى قسمين رئيسيين، الأول هو القسم "**اليوتوبي**" والذي يسعى إلى إيجاد السيناريو المثالي للمستقبل، أما القسم الثاني؛ فهو "**الأيديولوجي**"، الذي يسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن وتجنب التهديدات المستقبلية المحتملة، وهذا القسم من الدراسات المستقبلية ينتقد القسم اليوتوبي الذي يطمح إلى حلول مثالية لا علاقة لها بالواقع، وبإسقاط هذين القسمين على الدراسات المستقبلية الإسرائيلية نجد أن الدراسات المستقبلية الأيديولوجية في إسرائيل ترفض وجود دولة ثنائية القومية وتستند في رأيها إلى أن ذلك سوف يؤجج الصراع ولن يُنهيه، حيث أشارت إلى تصاعد التوترات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني واستخدام إسرائيل لاستراتيجية الفصل العنصري مع قطاع غزة والضفة الغربية؛ مما سيؤدي إلى تآكل ثقة الإسرائيليين في المؤسسات الحكومية، إلى جانب التخوفات الإسرائيلية من سيناريوهات الحرب متعددة الساحات (חסון، 2011، עמ' 8، 5)

السيناريوهات الإسرائيلية لمستقبل الحدود الإسرائيلية الفلسطينية

تستخدم الدراسات المستقبلية "**منهج السيناريوهات**– Scenario Planning"، الذي يعتمد على طرح "تساؤلات" أساسية واستكشاف الإجابات الممكنة لتلك التساؤلات، والتي من شأنها أن تُنتج سناريوهات مستقبلية محتملة، مما يساعد في فهم التغيرات المحتملة والاستعداد لها، (المنصوري، 2019م، ص 24)

وفي هذا الصدد نجد دراسة بعنوان: "**הגבולות העתידיים בין ישראל לרשות הפלסטינית עקרונות, תסריטים והמלצות– الحدود المستقبلية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية: مبادئ، سيناريوهات وتوصيات**"، وهي دراسة صادرة عام 2011م عن أحد المراكز البحثية الإسرائيلية المهتمّة بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وهو مركز "מרכז שאשא למחקרים אסטרטגיים" (مركز شاشا للدراسات الاستراتيجية) من إعداد "שלמה חסון– شلوموه حاسون". وبالرجوع إلى هذه الدراسة الإسرائيلية نرى أنها اعتمدت على تساؤل رئيسي للتوصل إلى سيناريوهات المستقبل فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، وهو:

هل يمكن التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية؟ (חסון، 2011، עמ' 7)

وقد تفرع عن هذا التساؤل ما يُعرف "**بشجرة السيناريوهات**"، والتي عرضت للسيناريوهات المحتملة للوضع الحدودي الإسرائيلي– الفلسطيني وفقًا للرؤية الإسرائيلية المستقبلية، وكانت على النحو الآتي:

<u>أولًا:</u> السيناريوهات الناتجة عن الإجابة بـ "نعم يمكن التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية":

يبدأ هذا السيناريو بتساؤل فرعي آخر وهو: **هل سيكون ترسيم الحدود الإسرائيلية الفلسطينية ترسيمًا مستدامًا؟**، إذا كانت الإجابة "**نعم**" فنحن أمام سيناريو واحد وهو "**ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية دائمة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي**"

أما إذا كانت الإجابة "**لا**" فسيؤدي ذلك إلى سيناريو جديد يبدأ بتساؤل: "**هل سيؤدي ذلك إلى تدخلات خارجية؟**"، إذا كانت الإجابة "**نعم**" فنحن أمام سيناريو "**ضم الحدود**"، وتحويل فلسطين إلى دولة "**تحت الحماية الدولية**"، بمعنى أن تنضم الضفة الغربية للأراضي الأردنية وتكون تحت حكم الأردن، وتنضم غزة للأراضي المصرية وتكون تحت الحكم المصري.

أما إذا كانت الإجابة على تساؤل: "**هل سيؤدي ذلك إلى تدخلات خارجية؟**"، "**لا**" فسينتج عن ذلك سيناريو "**فشل تكوين دولة فلسطينية**" بسبب "**عدم ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية واضحة**"، مما سيؤدي إلى ثلاثة سيناريوهات وهي:

1) لا يوجد حدود إسرائيلية فلسطينية، وتتحول الأراضي الفلسطينية إلى دولة واحدة "إسرائيلية" ثنائية القومية.
2) لا يوجد حدود إسرائيلية فلسطينية، ويستمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مما سيزيد من خطر "التدخل الدولي".
3) انهيار السلطة الفلسطينية. (חסון، 2011. עמ' 9)

<u>ثانيًا:</u> السيناريوهات الناتجة عن الإجابة بـ "لا يمكن التوصل إلى اتفاق قابل للتنفيذ فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية":

يبدأ هذا السيناريو بتساؤل فرعي: **هل يمكن ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية بدون اتفاق؟**، إذا كانت الإجابة "**نعم**"، فسوف ينتج عن هذه الإجابة أثنين من السيناريوهات: الأول: "**انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب من الأراضي المحتلة وضم الحدود الإسرائيلية الفلسطينية لإسرائيل**"، أو "**حدود وسيطة**" تتم بعد إعلان الجانب الفلسطيني عنها بشكل منفرد.

أما إذا كانت الإجابة عن تساؤل: **هل يمكن ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية بدون اتفاق؟**، "**لا**"، فسوف يُنتج ذلك تساؤل فرعي جديد وهو: "**هل سيتم حل الإشكالية بشكل غير ديمقراطي؟**"، إذا كانت الإجابة عن هذا التساؤل الفرعي "**نعم سيتم حل الإشكالية بشكل غير ديمقراطي**"، فسيؤدي ذلك إلى سيناريو واحد وهو: مد الحدود الإسرائيلية إلى الأردن مما سيؤدي إلى تحقيق فكرة "**أرض إسرائيل الكاملة**". (חסון، 2011. עמ' 9)

أما إذا كانت الإجابة عن التساؤل الفرعي: "**هل سيتم حل الإشكالية بشكل غير ديمقراطي؟**"، "**لا**"، فسينتج ذلك السيناريو السابق ذكره، وهو: "**فشل تكوين دولة فلسطينية**" بسبب "**عدم ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية واضحة**"، مما سيؤدي إلى ثلاثة سيناريوهات وهي:

1) لا يوجد حدود إسرائيلية فلسطينية، وتتحول الأراضي الفلسطينية إلى دولة واحدة "إسرائيلية" ثنائية القومية.

2) لا يوجد حدود إسرائيلية فلسطينية، ويستمر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مما سيزيد من خطر "التدخل الدولي".

3) انهيار السلطة الفلسطينية. (חסון، 2011. עמ' 9)

ومن ثم فنحن أمام ثمانية سيناريوهات تستشرف الوضع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني، ويمكن إجمال هذه السيناريوهات في الشكل التالي:

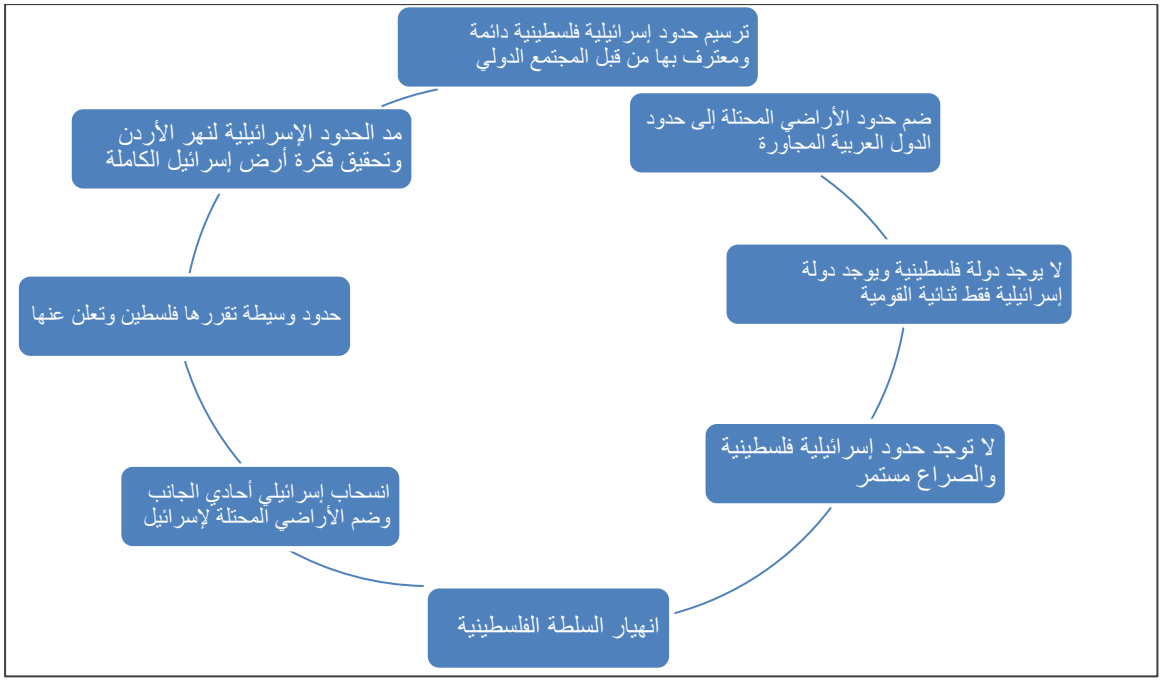

ولتحليل وفحص أي هذه السيناريوهات أكثر قابلية للتحقيق مستقبلًا، لابد من تحديد العوامل المؤثرة في السيناريوهات المستقبلية المطروحة، حيث أن هناك عدد من العوامل تتحكم في هذه السيناريوهات، وهي: "الحكومة الإسرائيلية والسياسة التي تتبعها، السلطة الفلسطينية، حماس، الرأي العام في إسرائيل، المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في غزة والضفة الغربية، الشرعية الدولية لإسرائيل. (חסון، 2011، עמ' 16)

(1) تأثير سياسة الحكومة الإسرائيلية واتجاهات الرأي العام في إسرائيل في مستقبل الوضع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني:

تمثل الحكومة الإسرائيلية الحالية الحكومة رقم **37** منذ قيام الدولة، والتي تُعرف إعلاميًا بحكومة "نتنياهو السادسة"، وهي تركيبة من اليمين العلماني والديني المتطرف، التي ترجح سياسة غير ديمقراطية، في

التعامل مع الجانب الفلسطيني، وهي نتاج لانتخابات توضح توجه "**الرأي العام الإسرائيلي**" التي ترجح السياسة اليمينية المتطرفة في التعامل مع الجانب الفلسطيني، (גורלי، 2024)

ويتبنى الجانب الإسرائيلي رؤية تقوم على أساس أن تقرير المصير داخل حدود "أرض فلسطين" هو حق حصري لليهود، لأنها أرض اليهود التاريخية، أي أن إسرائيل لا تصنف نفسها بوصفها "دولة ثنائية القومية". (האוזר، 2020)

(2) تأثير السلطة الفلسطينية وحماس في مستقبل الوضع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني:

أما فيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية وحماس، فإن الحكومة الإسرائيلية اليمينية قد أخذت على عاتقها مهمة تصفية "حماس" بوصفها هدفًا لعملية أسمتها "חרבות ברזל- السيوف الحديدية"، بينما تعمل على تصفية السلطة الفلسطينية وإضعافها تحت تلك الذريعة، وفي العقدين الأخيرين، اعتمدت إسرائيل على استراتيجية "**الجولات**"، والمقصود بها تبادل إطلاق الصواريخ بين إسرائيل وحماس، التي تجسد الفكرة الأساسية لإضعاف السلطة الفلسطينية والقضاء على حماس، بدأت حماس في إطلاق الصواريخ على إسرائيل لأول مرة في عملية الرصاص المصبوب (2008-2009)، ثم على نطاق أوسع وعلى مدى أطول في عملية عمود عنان (2012)، ثم وصل استخدام الصواريخ إلى ذروته في عملية الجرف الصامد (2014)، (האוזר، 2020) وأخيرًا في أحداث "طوفان الأقصى (2023)، وقد اتخذت إسرائيل من المعاهدة التأسيسية لإسرائيل، التي تنص على حماية السكان المدنيين بأي وسيلة وبأي ثمن، ذريعة لاستهداف قطاع غزة، والجدير بالذكر أن إسرائيل تستهدف المدنيين العزل في قطاع غزة، مما يعكس الرؤية الإسرائيلية التي لا ترى الجانب الفلسطيني من الأساس، وتطبق قوانين الحماية على الجانب الإسرائيلي فقط. (האוזר، 2020)

(3) تأثير المستوطنات الإسرائيلية في مستقبل الوضع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني:

عملت إسرائيل على تغيير الواقع على الأرض من الناحية الديموغرافية، فقد استوطن نحو نصف مليون إسرائيلي في الضفة الغربية، بالإضافة إلى نحو 220 ألف إسرائيلي يعيشون في الحدود البلدية لمدينة القدس خارج خطوط 67، إلى جانب الاستيطان الإسرائيلي في غزة، ترفض إسرائيل فكرة إخلاء المستوطنات لتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتتلقى إسرائيل الدعم الأمريكي فيما يتعلق بهذه الإشكالية، ففي رسالة الرئيس جورج بوش الابن إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق اريئيل شارون عام 2004، تم التصريح أن المفاوضات السياسية يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع على الأرض، بمعنى أنه لا

يجب نقل أي إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، وفي المقابل يتم تغيير الحدود بتوسيع رقعة إسرائيل على حساب الأراضي الفلسطينية.

يستند الفكر الإسرائيلي في رفض فكرة نقل المستوطنين كأداة لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على "الجانب الديني"، فوفقًا للرؤية الإسرائيلية فإن الاستيطان اليهودي على الأراضي الفلسطينية هو حق ديني لا يجب سلبه، وأي اتفاقية تنص على نقل المستوطنين من الأراضي الفلسطينية سيكون بمثابة "ظلم تاريخي".(האוזר، 2020)

(4) تأثير الشرعية الدولية لإسرائيل في مستقبل الوضع الحدودي الإسرائيلي الفلسطيني:

ارتكبت إسرائيل عددًا كبيرًا من جرائم الحرب في حق الشعب الفلسطيني، خلافًا للعديد من المواثيق والاتفاقيات والقرارات الدولية؛ ومن أهمها: ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف الرابعة، والبروتوكول الإضافي الأول، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية، واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب، ومبادئ نورمبرج، ومبادئ التعاون الدولي في تعقب وتسليم مرتكبي جرائم الحرب، وبذلك تتحدى إسرائيل "الشرعية الدولية"، وترفض تنفيذ أيًا من القرارات الصادرة ضدها، التي من أهمها القرار رقم (194) الخاص بحق عودة الاجئين الفلسطينيين الذين هُجِّروا قسرًا في أعقاب حربي 1948م، و1967م. (الوادية، 2009، ص26)

وعلى الرغم من ذلك يتجاهل المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة، خاصة "مجلس الأمن" الخاضع للنفوذ الأمريكي، والهيمنة الأحادية، تحت سطوة العقوبات الاقتصادية، أو حق الفيتو، هذه الجرائم، ويدعم إسرائيل، هذا ولا يمكن إنكار محاولات إسرائيل في تحسين صورتها الدولية عبر الترويج لكونها واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط، لاتباعها نظام الحكم الغربي القائم على السيادة الشعبية. (الوادية، 2009، ص27)

وفي سعي إسرائيل نحو ضمان الصورة الأخلاقية للمجتمع الإسرائيلي، للحفاظ على الدعم الدولي، وتعزيز التضامن الداخلي روجت إسرائيل لعدة سيناريوهات مستقبلية غير قابلة للتنفيذ فيما يتعلق بإشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، بينما يوجه الفكر الإسرائيلي دعوات للعودة إلى الإيمان بما يسمونه "عدالة المشروع الصهيوني"، الذي "جلب الخلاص لليهود"، وأن تحدي هذا الاعتقاد سيؤدي إلى ظهور استعداد واسع النطاق لتقديم التنازلات، والذي حسب الفكر الإسرائيلي لن يجلب السلام، ولكن سيؤدي إلى تعميق العنف والدمار في المنطقة بالكامل. أما حدود الرؤية الصهيونية، فهي حدود "الأمل والرخاء والمستقبل الواعد"، التي يجب الدفاع عنها بحكمة وشجاعة. (האוזר، 2020)

مما سبق نخلص إلى أن هناك سيناريوهات غير قابلة للتنفيذ على أرض الواقع في إسرائيل، وذلك وفقًا للمؤثرات السابق ذكرها، وهي:

1) ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية دائمة ومعترف بها من قبل المجتمع الدولي.

2) ضم حدود الأراضي المحتلة إلى حدود الدول العربية المجاورة.

3) حدود إسرائيلية فلسطينية وسيطة تقررها فلسطين وتعلن عنها.

4) لا يوجد دولة فلسطينية ويوجد دولة إسرائيلية فقط ثنائية القومية.

وذلك لعدة أسباب؛ منها: إنكار الحكومة الإسرائيلية الحالية للوجود الفلسطيني ونيلها الدعم الشعبي فيما يخص إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، كما أنَّ سيناريو ضم الأراضي المحتلة للأراضي العربية المجاورة لا يتناسب مع الرؤية الصهيونية التوسعية التي مازالت إسرائيل تتمسك بها، بينما لا تحظى فلسطين بالدعم الدولي الذي سيمكنها من ترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية، إلى جانب عمل إسرائيل على إضعاف السلطة الفلسطينية بشتى الطرق، وأخيرًا فإن إسرائيل لا تعترف بالقومية الفلسطينية، ولا ترى سوى القومية "اليهودية".

وبذلك فنحن أمام أربعة سيناريوهات مستقبلية قابلة للتنفيذ وهي:

1) مد الحدود الإسرائيلية لنهر الأردن وتحقيق فكرة أرض إسرائيل الكاملة.

2) انسحاب إسرائيلي أحادي الجانب وضم الأراضي المحتلة لإسرائيل

3) انهيار السلطة الفلسطينية

4) لا يوجد حدود إسرائيلية فلسطينية والصراع مستمر

الخاتمة

وفي نهاية هذا البحث نصل إلى عدة نتائج على النحو الآتي:

1) شكل العامل الديني عاملًا رئيسيًا لدى قادة الحركة الصهيونية في بلورة مفهوم الحدود في الفكر الصهيوني والإسرائيلي.

2) تُعَد الحدود مُعبرًا أساسيًا عن طابع الدولة وسياستها، وهذا ينعكس بشكلٍ واضح على مفهوم الحدود في الفكر الإسرائيلي الذي يتسم بكونه مفهومًا مطاطيًا يخضع لاعتبارات تختلف باختلاف الزمن ووفقًا للمتغيرات على مستوى التحالفات السياسية الإسرائيلية.

3) لا تُعَد الحدود مجرد خط فاصل بين دولتين، بل هي خطوط فاصلة بين كيانين سياسيين مستقلين، لكلٍ منهما سيادة مستقلة، وحكم ذاتي، وفي حالة اعتداء أي منهما على الآخر يُعد ذلك انتهاكًا للسيادة، وهذا المفهوم للحدود تسعى إسرائيل جاهدة إلى عدم تحققه، بوضعها لشروط تعجيزية لترسيم حدود إسرائيلية فلسطينية، تسلب فلسطين حقها في السيادة، والدفاع عن نفسها ضد الاعتداءات.

4) أن كل قرارات التقسيم والحلول المقترحة لحل إشكالية الحدود الإسرائيلية الفلسطينية، ما هي إلا مواقف صورية، تُخفي التوجهات الحقيقية للفكرين الصهيوني والإسرائيلي وهي توجهات لا ترى سوى تغييب الآخر الفلسطينيّ والحصول على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية.

5) إن كل سيناريوهات المستقبل فيما يخص الحدود الإسرائيلية الفلسطينية تتجاهل عن عمد وجود طرف آخر يسمى "دولة فلسطينية"؛ فاللافت في كل السيناريوهات المستقبلية الإسرائيلية هو التغييب المتعمَّد للآخر الفلسطينيّ.

6) بشأن مستقبل الحدود الإسرائيلية الفلسطينية تلوح في الأفق سياسة أكثر تطرفًا فيما يتعلق بتوسيع الحدود الإسرائيلية على مساحة شاسعة على الأراضي الفلسطينية؛ وذلك نتيجة لوجود عوامل تساعد على ذلك؛ منها الحكومات الإسرائيلية المتطرفة، والانقسام الفلسطيني الواضح، والرأي العام الإسرائيلي المساند لموقف الحكومات المتطرفة فيما يتعلق بالحدود.

Abstract

The problem of the Israeli-Palestinian borders in Israeli thought between the past, present and future

By Maram Mahrous Mustafa Al-Wasimi

The problem of the Israeli-Palestinian border occupies a special place among the multiple problems of the Israeli-Palestinian conflict, given its direct connection to the results of the June 1967 war and the territorial ambitions it confirmed for Israel in the territories of the neighboring Arab countries in general and the Palestinian territories in particular, on the one hand, and its exposure of Israel's evasions in not defining clear borders. Between it and the Palestinian side and recognition of the Palestinian state and its rights on the other hand.

This research aims- through the descriptive and analytical approach - to trace the problem of the Israeli-Palestinian border by studying it according to the Israeli vision from its inception until its crystallization and development. The study does not stop at the reality of the problem in Israeli thought, but rather extends to examine and analyze the Israeli forward-looking vision for the future of the problem. This deepens our understanding of the Israeli side's strategy in managing the conflict.

The study was divided into two sections, preceded by an introduction, as follows:

The first section is entitled: "The problem of the Israeli-Palestinian border in Israeli thought, concept, origin and development".

The second section is entitled: "Israel's forward-looking vision for the future of the Israeli-Palestinian border".

We concluded the research with a conclusion that includes the most important findings of the study, then a list of sources and references on which the study was based.

Keywords: the problem of borders; Israeli thought; Palestine

الهوامش

([1]) פרק הנספחים בסוף ספר **אדוני הארץ**: דוד קמחי (בשם יצחק אורון، אלוף הראבן ודן בבלי)، "הצעה להסדר הבעיה הפלשתינאית"، (סודי ביותר)، 14.6.1967. ללא סימול. לפי עדות קמחי שנמסרה למחברים، הנייר הגיע לראש הממשלה אשכול סמוך מאוד לכתיבתו.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا- المصادر والمراجع باللغة العربية:

1. اشتيه، محمد (2011م): موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات، عمّان
2. إينون، أوديد (2009): الأرض الموعودة خطة صهيونية من الثمانينيات، ترجمة: إسرائيل شاحاك، ترجمة: ليلى حافظ، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
3. البشاري، أحمد حسني(2010): فلسطين إلى أين حل الدولة أم الدولتين، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
4. ربيع، وائل عبد الحكيم محمد(2023): مستقبل القضية الفلسطينية في ظل الاستيطان الإسرائيلي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

5. زريق، إيليا، ب.سالتر، مارك (2021): المراقبة وحفظ الأمن على الصعيد العالمي الحدود والأمن والهوية، ترجمة: عماد شيحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
6. زريق، قسطنطين، وآخرون (2009): نكبة 1948: أسبابها وسبل علاجها، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
7. المسيري، عبد الوهاب (2003): في الخطاب والمصطلح الصهيوني دراسة نظرية وتطبيقية، دار الشروق، القاهرة.
8. المسيري، عبد الوهاب (2010): تاريخ الفكر الصهيوني، جذوره ومساره وأزمته، دار الشروق، القاهرة.
9. المنصوري، بخيتة سعيد، عبد مرزوق الظهوري (2019): التخطيط بالسيناريوهات واستشراف المستقبل، د.ن.
10. مهدي، عبير سهام (2012): أرض الميعاد في الفكر الإسرائيلي المعاصر، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان.
11. الموصلي، أبو الفتح ضياء الدين (ابن الأثير) (1995م): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ج1، المكتبة العصرية، بيروت.
12. الوادية، سامح خليل، (2009): المسؤولية الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

ثانيًا– المصادر والمراجع باللغة العبرية:

1) אלדר, עקיבא, עדית זרטל, (2005): אדוני הארץ, המתנחלים ומדינת ישראל 2004 –1967, הוצאת דביר, תל אביב.
2) ביגר, גדעון (2001): ארץ רבת גבולות: מאה השנים הראשונות של תיחום גבולותיה של ארץ ישראל 1840–1947, הוצאת הספרים של אוניברסיטת בן־גוריון, נגב.
3) גורלי, משה (7/ 4/ 2024) חצי שנה למלחמה: התבוסה האמיתית היא ממשלת נתניהו השישית, אתר כלכליסט, ראה: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/r1bqqt010
4) האוזר, צביקה (2020): עיצוב גבולות ישראל: הערות לאסטרטגיה לאומית, אתר השילוש, ראה: https://hashiloach.org.il
5) הלר, יוסף, (1996), במאבק למדינה: המדיניות הציונית בשנים 1936–1948, מרכז זלמן שזר, ירושלים.
6) חסון, שלמה, ואחרים (2011): הגבולות העתידיים בין ישראל לרשות הפלסטינית עקרונות, תסריטים והמלצות, מרכז שאשא למחקרים אסטרטגיים, ירושלים.
7) מדינה פלסטינית (2024): המכון למחקרי ביטחון לאומי, אוניברסיטת תל– אביב، ראה: https://www.inss.org.il/he/palestinian-state/.
8) מזור, יוסף (2011): ציונות, פוסט־ציונות והבעיה הערבית: אוסף מקורות ושלל דעות, גפן, ירושלים.
9) סופר, ארנון, (2004): מדינה פלשתינית ההיבט הגיאוגרפי, נתיב 66, ינואר 1999.
10) פדהצור, ראובן (1996): ניצחון המבוכה – מדיניות ממשלת אשכול בשטחים לאחר מלחמת ששת הימים, מכון ישראל גלילי.
11) קימרלינג, ברוך (2004): מהגרים, מתיישבים, ילידים, הוצאת עם עובד, תל אביב.